من ١٧٠ مادة تنظم وتراقب تحركات ونشاطات السكان العرب · في بادىء الامر ، اعطي الحاكم العسكري جميع السلطات ـ حتى ١٩٦٥ حيث انتقلت الى يد الشرطة ـ لتطبيق البنود التي تهدف الى تحديد تنقلات الفرد (حتى اذا منعته احيانا كثيرة من التوجه الى عمله) ، واخضاعه لرقابة مستمرة ، وتوقيفه دون مبرر لمدة غير محددة ، وابعاده عن بلده ، ومصادرة بيته واملاكه ··· و « الاسباب الامنية » تبرر القرار مهما كان ، فاذا تذرعت الحكومة بهذا السبب ، لم يعد للضحية اي سبيل تلجأ اليه · يعبر عربي من منطقة الجليل عن شعور السكان العرب حين يقول : « يأخذون ارضنا · لماذا ؟ لاسباب امنية · يأخذون عملنا · لماذا ؟ لاسباب امنية ! وحين نسألهم كيف نهدد امن الدولة نحن واراضينا وعملنا ، لا يجيبون ··· لاسباب امنية ! (٥١) » ·

والقمع الذي يمارس ضد اهالي الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ يتزايد همجية ، انه لا يحاول التستر وراء واجهة شرعية (فالحكومة الاسرائيلية تكن احتقارا كاملا لاتفاقات جنيف التي كان بامكانها وحدها ان تحمي هؤلاء الاهالي) · وازداد القمع ـ وهدفه احباط جميع انواع المقاومة ـ مع تصاعد المقاومة الفلسطينية وتوسع تأييد المنطقة والمجتمع الدولي لها ·

يوقف ويسجن ويبعد اهالي الضفة وغزة والقدس دون اي محاكمة · ولا ينعمون بحق التنظيم السياسي او الثقافي · دمرت منازلهم واملاكهم ، وصودرت اراضيهم واحرقت محاصيلهم وقطعت اشجارهم ·

سوف نشير هنا الى الخطوط العريضة لهذا الملف المفحم وشبه المجهول ، وارجاع قرائنا الى الاعمال التي صدرت حول هذا الموضوع بقلم رئيس الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان ، الدكتور شهاك : « عنصرية دولة اسرائيل » ، وللمحامية فيليسيا لانغر : « (انا) محامية اسرائيلية ، اشهد » وايضا الى تقرير لجنة التحقيق للامم المتحدة حول الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة (كانون الاول ١٩٧٦) · هذه الوثائق تشير الى :

التوقيف الاداري

ان اي شخص من اهالي الاراضي المحتلة يمكنه ان يكون موضوع اجراء توقيف دون سبب ودون محاكمة وذلك لمدة غير محددة · تشير الصحافة في هذه الايام الى الاضراب عن الطعام الذي يقوم به معتقلو سجون غزة والرملة وعسقلان احتجاجا على سوء المعاملة والتعذيب خلال الاستجواب ، واحتجاجا على شروط التوقيف ، مطالبين اعتبارهم سجناء حرب وليس مجرمين خاضعين للحق العام ·

تهديم البيوت

ان مجرد الشك في اي شخص انه يهدد امن الدولة ··· يعرضه الى نسف منزله · وذلك قبل ان يجري التحقيق في التهمة · يتم اخلاء جميع السكان في اي فصل من السنة ، ودون اعارة اعتبار لسنهم او لوضعهم الصحي ·